الأمم المتحدة

A S

الجمعية العامة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

A/45/706
S/21931
8 November 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/SPANISH

UN LIBRARY
NOV 13 1990
UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون
البند ٣٨ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم

تقرير الامين العام

١ - تم إعداد هذا التقرير عملا بقرار مجلس الامن ٦٣٧ (١٩٨٩) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ وقرار الجمعية العامة ١٠/٤٤ المؤرخ ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ .

٢ - في تقريري الاخير المؤرخ ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ (A/44/886-S/21029) ، سَردت أنشطة لجنة التحقق والدعم الدولية التي اضطلعت والامين العام لمنظمة الدول الامريكية بها ، وأشرت إلى إنشاء فريق مراقبي الامم المتحدة في امريكا الوسطى ، والتقدم الذي أحرزته بعثة مراقبي الامم المتحدة للتحقق من نزاهة العملية الانتخابية في نيكاراغوا . كما أشرت إلى أن رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى عمدوا في الاجتماع الاستثنائي الذي عقد في سان ايزيدرو دي كورونادو ، كوستاريكا في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، إلى أن يطلبوا من ، إلى جانب الوزع الكامل لفريق مراقبي الامم المتحدة في امريكا الوسطى وتوسيع نطاق ولايته لتشمل التحقق من أي وقف لاعمال القتال أو تسريح للقوات غير النظامية قد يتفق عليه في المنطقة ، أن اتخذ الخطوات اللازمة لاستئناف الحوار بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني واشراك الدول التي لها مصالح في المنطقة ، على نحو مباشر بدرجة أكبر ، في جهود السلم .

٣ - وفي الاشهر العشرة الماضية زادت سرعة سير الاحداث في أمريكا الوسطى وانهماك الامم المتحدة في المنطقة زيادة كبيرة .

٤ - وفي وقت تقديم تقريري الاخير إلى الجمعية العامة أصدرت بعثة مراقبي الامم المتحدة للتحقق من نزاهة العملية الانتخابية في نيكاراغوا تقريرين عن العملية

الانتخابية في نيكاراغوا (A/44/642 و A/44/834) وغطى التقرير الثالث الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ (A/44/917) الفترة من بداية الحملة الانتخابية في أوائل كانون الأول/ديسمبر إلى نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . وبحلول بداية شهر كانون الأول/ديسمبر كان قد تم زيادة عدد فريق المراقبين الاساسي بعشرين فرد إضافي وفتحت مكاتب إقليمية في ثمانية من أقاليم نيكاراغوا التسعة . ومن بين ما سرده التقرير إدارة العملية الانتخابية وسير الحملة الانتخابية بما في ذلك التمويل الخارجي والداخلي ، والاستراتيجيات الانتخابية لمختلف الأحزاب والإجراءات العسكرية في مناطق المنازعات ودور وسائط الإعلام الجماهيرية بما فيها التليفزيون ومحطات الإذاعة والصحافة المكتوبة في الحملة الانتخابية .

٥ - أما التقرير الرابع لبعثة مراقبي الانتخابات (A/44/921) فقد جرى توقيته بحيث يظهر في اليوم التالي لموعد اغلاق الحملة الانتخابية يوم ٢١ شباط/فبراير . وغطى هذا التقرير الوقائع التي حدثت في الأسابيع الثلاثة الماضية للحملة ، والاهم من ذلك أنه قدم تقييما شاملا للعملية الانتخابية منذ بدايتها وحتى موعد اغلاق الحملة . ومن رأي بعثة المراقبين أن شعب نيكاراغوا كان في وضع يمكّنه من البت فيما بين البدائل التي أعطيت فرصة عادلة للإعلان عن نفسها ، وأن لديه حرية تحديد حكومته المقبلة من خلال الحكم الصادر عن صناديق الاقتراع يوم ٢٥ شباط/فبراير .

٦ - أما المهمة النهائية لبعثة المراقبين للتحقق من عدالة الاقتراع وعدّ الأصوات ، فقام بها أكثر من ٢٤٠ مراقبا يمثلون ما يزيد على ٥٠ جنسية مختلفة . وأضيف لمن انتدبوا من الأمانة العامة للأمم المتحدة وكذلك من منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة التي توجد مكاتبها في المنطقة مراقبون لصناديق الاقتراع من أكثر من عشرين دولة عضو . وضمت هذه الدول اسبانيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وايطاليا وبلجيكا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية والدانمرك والرأس الاخضر والسويد وفنلندا وكندا وكولومبيا والمغرب والنمسا ونيوزيلندا والهند وهنغاريا وهولندا واليابان .

٧ - وفي الصباح المبكر من يوم ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ أبلغني ممثلي الشخصي بأن التقييم المبدئي لبعثة المراقبين يتمثل في أن التصويت أُجري تحت ظروف عادية بدون تخويف أو عنف ويمكن اعتباره حرا وعادلا . وأكد تقرير البعثة الاخير (A/44/927) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠ التقييم المبدئي ، ذاكرا أن العملية الانتخابية كانت نزيهة وعادلة على طول الخط .

٨ - وفي ٢٦ شباط/فبراير تأكد الاسقاط الدقيق لنتائج التصويت الذي قامت به البعثة في الليلة السابقة عن طريق النتائج التي أعلنها رسميا المجلس الأعلى للانتخابات . وقبل الرئيس دانيل اورتيغا سافدرا النتائج علنا وصرح باستعداد جبهة ساندنيستا للتحرير الوطني لنقل السلطة يوم ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠ إلى الحكومة الجديدة ، التي يشكلها الاتحاد الوطني للمعارضة ، من خلال عملية انتقال سلمية ونظامية . وقد طلب إلى كل من الرئيس والرئيسة المنتخبة السيدة فيوليتا باريوس دي شامورو ، عن طريق ممثلي الشخصي ، الإبقاء على وجود الأمم المتحدة في نيكاراغوا لضمان تحقيق عملية انتقال سلمية ونظامية تؤدي إلى نقل السلطة في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠ . وكان ردي بالإيجاب ، وكلّفتُ فريقا صغيرًا بالبقاء في البلد لهذا الغرض . وكانت مهمة هذا الفريق أن يساعد في آن واحد في المسائل الانتخابية المتبقية وفي الجوانب السياسية للانتقال .

٩ - وفي جو ما بعد الانتخابات المشحون بعدم التيقن أصبح تسريح المقاومة النيكاراغوية ، وهو عنصر أساسي في عملية السلم في امريكا الوسطى ، ذا أولوية عليا . ولبلوغ هذه الغاية توصلت في أوائل آذار/مارس إلى اتفاق مع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية حول أسلوب عمل لجنة التحقق والدعم الدولية فيما يتصل بمسؤوليات المنظمتين في التسريح والعودة الاختيارية لأعضاء المقاومة النيكاراغوية وأسرهم إلى أوطانهم . وبموجب ذلك الاتفاق الذي الحق به بعد ذلك اتفاق آخر تم التوصل إليه في حزيران/يونيه كلف الجانب التابع للأمم المتحدة في لجنة التحقق والدعم الدولية بتقديم المساعدة لأعضاء المقاومة النيكاراغوية الذين يُسرَّحون داخل نيكاراغوا بالإضافة إلى أعضاء المقاومة النيكاراغوية وأسرهم الذين يُعيدهم شِق الأمم المتحدة في اللجنة إلى أوطانهم بمجرد وصولهم إلى الأراضي النيكاراغوية . وبالإضافة إلى ذلك تعيّن أن يكون هذا الشِق مسؤولا عن إعادة اللاجئين النيكاراغويين الاختيارية إلى وطنهم وكذلك عن جميع أنشطة متابعتهم ومساعدتهم في نيكاراغوا . وقد عمل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بوصفه ذراع شق الأمم المتحدة في اللجنة الذي يقوم بجميع أنشطة الدعم وإعادة التوطين .

١٠ - وفي تقرير إلى مجلس الأمن مؤرخ ١٥ آذار/مارس (S/21194) التمست من المجلس موافقته العاجلة ، بصورة طارئة ، على توسيع ولاية فريق مراقبي الأمم المتحدة في امريكا الوسطى وإضافة أفراد مسلحين إلى قوته تمكينا له من القيام بدور في التسريح الطوعي لأفراد المقاومة النيكاراغوية . وأشرت إلى أنني أوضحت ، في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/20856) مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، أنه ينبغي أن يُعهد بمهمة

جمع الاسلحة والعتاد والمعدات العسكرية للمقاومة النيكاراغوية إلى وحدات عسكرية مجهزة بأسلحة دفاعية . ورحب المجلس اعتزامي التماس موافقته في الوقت المناسب (S/20857) . وكان التماسي المؤرخ ١٥ آذار/مارس مبنيا على مشاورات أجريت في مانغوا في تاريخ سابق من ذلك الشهر بين وكيل الامين العام للشؤون السياسية الخاصة وكبير المراقبين العسكريين في فريق مراقبي الامم المتحدة في امريكا الوسطى والسلطات النيكاراغوية . وتم التوصل آنذاك إلى تفاهم من ناحية المبدأ على أن يكون فريق مراقبي الامم المتحدة مسؤولا عن تنفيذ الجوانب العسكرية من اتفاق تيلا (A/44/451-S/20778) ، وعن تسلم الاسلحة والعتاد والمعدات العسكرية من أفراد المقاومة النيكاراغوية . وبعد القيام بذلك يصبح الافراد المعنيين ضمن مسؤولية فريق المراقبين الذي يرتب عملية إعادتهم إلى الوطن أو إعادة توطينهم . ويقوم الفريق أيضا بإقامة وضمان امن نقاط التجمع المؤقتة في هندوراس ونيكاراغوا وفي بعض المواقع في كوستاريكا . ويكون مسؤولا كذلك عن التحفظ على الاسلحة والعتاد والمعدات الاخرى المسلمة إليه إلى أن يبت رؤساء أمريكا الوسطى الخمسة في أمر التصرف النهائي فيها .

١١ - وأذن مجلس الامن في القرار ٦٥٠ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٠ بتوسيع ولاية فريق مراقبي الامم المتحدة في أمريكا الوسطى وإضافة أفراد عسكريين إلى قوته على النحو المطلوب في تقريري .

١٢ - وفي ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٠ وقّع فريقا الانتقال المعينين من الرئيس والرئيسة المنتخبة في نيكاراغوا بروتوكولا لإجراءات نقل السلطة اعتبر ، في جملة أمور ، أن تسريح قوات المقاومة قبل ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ أساسي في تهيئة الجو للانتقال السلمي (A/44/927 ، التذييل الثامن) .

١٣ - وفي ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ وقّع رؤساء أمريكا الوسطى إعلانا في اجتماع قمتهم المعقود في مونتيليمار ، نيكاراغوا (A/44/936-S/21235) وافقوا فيه على تأكيد وجود حاجة ملحة إلى التسريح الفوري للمقاومة النيكاراغوية عملا بالخطة المشتركة للتسريح الموقّعة في تيلا بتاريخ ٧ آب/اغسطس ١٩٩٠ وعلى تاييد بروتوكول إجراءات انتقال السلطة الرئاسية لجمهورية نيكاراغوا . كما اتفقوا على أن يطلب إلى فريق مراقبي الامم المتحدة في أمريكا الوسطى وإلى لجنة التحقيق والدعم الدولية اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تقديم الدعم المناسب لتسريح أعضاء المقاومة الذين يوجدون في نيكاراغوا أو خارجها ونزع أسلحتهم وهي عملية يجب البدء فيها على الفور واتمامها

في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠ على أكثر تقدير . وقرروا أيضا أن تدمر في الموقع الاسلحة التي ترد إلى فريق مراقبي الامم المتحدة في أمريكا الوسطى ، وذلك وفقا لما اقترحته .

١٤ - وتم في هندوراس تسريح المجموعة الاولى للمقاومة النيكاراغوية في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠ حيث بدأت فصيلة من كتيبة مشاة فنزويلية أضيفت مؤقتا إلى فريق مراقبي الامم المتحدة لهذا الغرض ، في عملية استلام وتدمير الاسلحة . بيد أنه بحلول ذلك التاريخ كانت معظم قوات المقاومة قد انتقلت إلى نيكاراغوا حيث تم في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، عقب مفاوضات مكثفة ، ابرام اتفاقات لوقف اطلاق النار على نحو محدد في مانغاوا بين حكومة نيكاراغوا والجبهة الشرقية والجبهة الوسطى وجبهة الاطلسي من المقاومة النيكاراغوية . واختتمت المحادثات ، التي حضرها كبير المراقبين العسكريين لفريق الامم المتحدة وممثلي الشخصي المناوب ، باتفاق على أن يبدأ تسريح قوات المقاومة في نيكاراغوا في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠ وينجز بالكامل في موعد لا يتجاوز ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ (A/44/491-S/21272) .

١٥ - وفي ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، أبلغت مجلس الامن (S/21259) أن الاتفاقات التي توصلت الاطراف النيكاراغوية إليها تستلزم توسع إضافي في نطاق ولاية فريق مراقبي الامم المتحدة بحيث تشمل مهام مراقبة وقف اطلاق النار والفصل بين القوات ، وبأن فريق المراقبين سيقدم المساعدة الإنسانية إلى أفراد المقاومة بمجرد وصولهم إلى المناطق ، أي قبل الانتهاء من عملية التسريح . وبموجب القرار ٦٥٣ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ نيسان/ابريل وافق مجلس الامن على اقتراحي بشان المهمة الإضافية المتمثلة في مراقبة وقف إطلاق النار والفصل بين القوات نتيجة انسحاب قوات الحكومة النيكاراغوية من مناطق الامن المحددة والمناطق المحيطة بها .

١٦ - وفي ٢٧ نيسان/ابريل ، قدمت تقريرا إلى مجلس الامن يوصي بتمديد ولاية فريق مراقبي الامم المتحدة في امريكا الوسطى لفترة ستة أشهر أخرى على أساس أن مهام الفريق المتمثلة في مراقبة وقف اطلاق النار والفصل بين القوات في نيكاراغوا وتسريح المقاومة النيكاراغوية ستنتهي باتمام عملية التسريح في موعد أقصاه ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ووافق المجلس على توصيتي في ٤ أيار/مايو ١٩٩٠ بموجب القرار ٦٥٤ (١٩٩٠) . وفي نفس اليوم في مانغاوا ، أبدت المقاومة النيكاراغوية استعدادها للسير في التسريح الاختياري المتعين اتمامه بحلول يوم ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . بيد أنه في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ حفزني بطء السير في تسريح المقاومة النيكاراغوية على إبلاغ

المجلس بما يساورني من قلق مؤكدا أنه ما لم تحدث زيادة سريعة في معدل التسريح ، فإنه لن يتسنى الوفاء بالموعد النهائي المحدد . ومن شأن هذا أن يخلق لمجلس الامن المسؤول عن فريق مراقبي الامم المتحدة ، ولمنظمة البلدان الامريكية المسؤولة عن لجنة التحقق والدعم الدولية ، اختيارا صعبا ، حيث أن الاستمرار في الترتيبات الجارية يمكن أن يعني تقديم المساعدة إلى فريق ينقض التزاماته أمام الحكومة النيكاراغوية ، بينما كان من الممكن أن يؤدي الانسحاب إلى الاسراع بإيجاد أزمة في البلد كان يمكن ، على أسوأ تقدير ، أن تؤدي إلى استئناف النزاع المسلح . وفي اليوم التالي أصدر رئيس المجلس بيانا يطلب فيه إلى المقاومة أن تفي على نحو كامل وسريع بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بموافقتها على التسريح . وأيد المجلس حكومة نيكاراغوا في جهودها لتسهيل إتمام التسريح في الوقت المناسب ، كما طلب إلى جميع الجهات الاخرى ، التي تستطيع التاثير في هذه المسألة ، أن تعمل على ضمان أن تسير عملية التسريح وفقا للاتفاقات التي أبرمتها الاطراف النيكاراغوية ، وعلى الاخص ضمان احترام الموعد النهائي المحدد في ١٠ حزيران/ يونيه . وَأُبلغ هذا الموقف إلى رؤساء أمريكا الوسطى الخمسة وكذلك إلى الامين العام لمنظمة الدول الامريكية .

١٧ - وفي تقريري المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠ (S/21341) ، أبلغت مجلس الامن بمجموعة من الشكاوى التي حقق فيها فريق المراقبين مشيرًا إلى الحالة المحيطة بالمناطق الامنية والمناطق المنزوعة السلاح في نيكاراغوا . ولا يزال تقديري أنه لم يحدث على العموم انتهاكات خطيرة لوقف اطلاق النار . وكانت بعض الانتهاكات التي حدثت للاتفاق المتعلق بفصل القوات في بعض المناطق ترجع إلى انعدام الثقة بين الجانبين بعد ثمانية أعوام من أعمال القتال . وبقدر تعلق الامر بالتسريح أشرت إلى أنه على الرغم من حدوث زيادة مستحبة في معدله ، فإن زعماء المقاومة النيكاراغوية لم يحققوا حتى الآن الرقم الادنى المستهدف الذي الزموا أنفسهم به . وفي تقرير آخر مقدم إلى مجلس الامن ، في ٨ حزيران/يونيه (S/21349) أوصيت بتمديد ولاية فريق المراقبين المتعلقة بمراقبة وقف اطلاق النار والفصل بين القوات في نيكاراغوا وتسريح أفراد المقاومة النيكاراغوية ، على أساس أن هذه المهام ستنتهي مع اتمام عملية التسريح ، حتى تاريخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ على أقصى تقدير (القرار ٦٥٦ (١٩٩٠)) .

١٨ - وبحلول نهاية شهر حزيران/يونيه كنت في وضع يسمح لي بإبلاغ مجلس الامن أنه تم بشكل أساسي في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ تسريح المقاومة النيكاراغوية (S/21379) . وفي رسالة موجهة إلى كبير المراقبين العسكريين أبدت الحكومة النيكاراغوية رضاها التام

عن عملية التسريح التي اضطلع بها فريق مراقبي الامم المتحدة تنفيذا لولايته . وظهر أن تسريح ما يربو على ٤٠٠ ٢٢ من أفراد المقاومة النيكاراغوية ، وتدمير أسلحتهم بما فيها الاسلحة الصغيرة وقاذفات القنابل الصغيرة والقذائف ، يقفل فصلا من النزاع الذي أدى إلى خسائر بلغت ٠٠٠ ٣٠ في الارواح لحقت بكل أسرة في نيكاراغو . ومع ذلك لم يحل التسريح ذاته جميع المشاكل . فبالرغم من أن الجهد الدولي الكبير قد منح شعب نيكاراغوا فرصة التصويت بحرية وأنهى الحرب الاهلية فإن البلد لا يزال ، لسوء الحظ ، يواجه مهمة مصالحة وتعمير مخيفة . وتستحق هذه المهمة كل مساعدة ممكنة من المجتمع الدولي .

١٩ - وثمة مهمة أكبر تنتظر الامم المتحدة في مجال مساعدة وعودة أفراد أسر المقاتلين السابقين وكذلك آلاف اللاجئين النيكاراغويين و "غير الحائزين للمستندات" والذين يعيشون في هندوراس وكوستاريكا . وفي ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، وجهت رسالة الى جميع الدول الاعضاء قدرت فيها مسؤولية كل من الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية في لجنة الدعم والتحقق الدولية ، ومن ثم وجهت نداء الى الحكومات الاعضاء طلبت فيه دعم المهمة التي ستشترك في الاضطلاع بها لجنة الدعم والتحقق الدولية /الامم المتحدة (SG/CONF.5/1) . وتحقيقا لهذا الغرض ، عقد مؤتمر في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، لاعلان التبرعات .

٢٠ - وفي ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، بدأت لجنة التحقق والدعم الدولية/الامم المتحدة أنشطتهما في هندوراس . وقد قامت لجنة التحقق والدعم الدولية/الامم المتحدة ، بدعم تنفيذي من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الامم المتحدة الانمائي بتقديم المساعدة الى ما يزيد على ٠٠٠ ٦٠ شخص . وتم استلام عملية تقديم المساعدة الى الاعضاء السابقين في المقاومة النيكاراغوية وأسرهم من وكالة الامم المتحدة للتنمية الدولية بالتنسيق مع السلطات الهندوراسية والصليب الاحمر الهندوراسي . ونظرا لعدم وجود البيانات اللازمة أجرت لجنة التحقق والدعم والدولية/الامم المتحدة تعدادا في هندوراس تم فيه تسجيل ٦٨٤ ٣٦ مقاتلا سابقا وأسرهم ، هم المستفيدون السابقون من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية . وقد بدأت عودتهم الطوعية الى نيكاراغوا في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ ومن المقرر أن تنتهي في نهاية عام ١٩٩٠ . وبحلول منتصف تشرين الاول/اكتوبر ، بلغ عدد العائدين ١٢٤ ١٥ شخصا وفي بداية تشرين الثاني/نوفمبر كان هناك حوالي ٥٠٠ ٢ مستفيد من لجنة الدعم والتحقق الدولية /الامم المتحدة ينتظرون العودة . ومن المعتقد أن أغلبية الباقين قد عادوا بوسائلهم الخاصة . وبالاضافة الى ذلك ، أجرت لجنة التحقق والدعم الدولية/الامم المتحدة

تعدادا سجلت فيه ٤٦٣ ٢٣ لاجئا نيكاراغويا ، عاد منهم حتى الآن ٣٨٥ ٢٠ لاجئـــا . وستستمر مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين نيابة عن لجنة التحقق والدعـــم الدولية/الامم المتحدة في تقديم المساعدة والاضطلاع بانشطة المتابعة في نيكاراغوا .

٣١ - ووفقا لاحدث الارقام المؤقتة المتوفرة ، سيبلغ عدد المستفيدين من لجنة الدعم والتحقق الدولية داخل نيكاراغوا في عام ١٩٩١ حوالي ٠٠٠ ٩٠ شخص . وأود أن أعرب عـــن تقديري الصادق للبلدان المانحة لتقديمها المساعدة الى لجنة الدعم والتحقق الدولية كما أود أن أثني على جميع أولئك العاملين المتفانين في الامم المتحدة وسواها مـــن الوكالات الدولية الاخرى الذين اضطلعوا بمهمتهم بكفاءة بالغة في ظروف كثيرا ما كانت صعبة .

٣٢ - وخلال الفترة المستعرضة ، تابعت بنشاط جهودي بدعم كامل من مجلس الامن فـــي القرار ٦٣٧ (١٩٨٩) ، للتوصل الى تسوية تفاوضية للنزاع في السلفادور . وفي اعـــلان سان اسيدرو دي كورونادو المؤرخ في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، طلب مني رؤســـاء دول أمريكا الوسطى الخمس أن أبذل كل ما في وسعي لضمان استئناف الحوار بين الحكومـــة السلفادورية وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني . وقد تضاعفت هذه الجهود عقـــب زيارة قام بها الرئيسي كريستياني إلى المقر ، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وبعـــد أن تلقيت تأكيدات من كل من حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطنـــي بأنهما عازمتان جديا على السعي إلى إنهاء النزاع المسلح في ذلك البلد من خـــلال المفاوضات . وقد أجرى ممثلي الخاص السيد الفارو دي سوتو سلسلة من المشاورات مع كل من الطرفين للموافقة على شكل وآلية وسرعة العملية تستهدف التوصل ، تحت اشرافـــي ، بإنهاء النزاع المسلح في ذلك البلد ، في أسرع وقت ممكن .

٣٣ - وفي اجتماع مشترك عقد بحضوري في جنيف في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، وقّعت حكومـــة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على اتفاق وافقتا فيه على اجـــراء عملية مفاوضات تحت اشرافي بهدف إنهاء النزاع المسلح بالوسائل السياسية في أســـرع وقت ممكن ، وتعزيز الديمقراطية في البلد ، وضمان احترام حقوق الانسان بلا قيـــود وإعادة توحيد المجتمع السلفادوري (انظر المرفق الاول) . والهدف الاول من ذلك هـــو التوصل الى إبرام اتفاقات سياسية لوضع الترتيبات اللازمة لوقف المجابهة المسلحـــة وأية أعمال فيها انتهاك لحقوق السكان المدنيين يتعين ان تتحقق منها الامم المتحـــدة شريطة موافقة مجلس الامن عليها . وعندما يتم تحقيق ذلك ، ينبغي أن تؤدي العمليـــة الى وضع الضمانات والشروط اللازمة لإعادة إدماج أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير

الوطني ، في اطار من الشرعية التامة ، في الحياة المدنية والمؤسسية والسياسية للبلد . ووافق الاطراف على وسيلة للمفاوضات عن طريق الاضطلاع بنوعين من الانشطة المتكاملة : حوار مباشر يجري بين الهيئات المتفاوضة للطرفين مع مشاركة فعلية من جانب الامين العام او ممثله ، ودور وسيط يضطلع به الامين العام او ممثله بين الطرفين لضمان التزام كل من الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بذلك ، على أعلى المستويات .

٢٤ - وعقب جولة ثانية من المحادثات المباشرة ، جرت في كاراكاس بمشاركة ممثلي الخاص ، وافقت الحكومة وجبهة فاربوندو مارتي للتحرير الوطني على جدول للاعمال وجدول للمفاوضات ، حدد فيهما منتصف أيلول/سبتمبر تاريخا مستهدفا لتحقيق الهدف الاولي الوارد أعلاه (انظر المرفق الثاني) ، وكما تم الاتفاق عليه في جنيف ، سيكون الهدف الاولي للعملية "التوصل الى إبرام اتفاقات ثنائية لوقف المواجهة المسلحة وأية أعمال فيها انتهاك لحقوق السكان المدنيين ، يتعين أن تتحقق منها الامم المتحدة ، شريطة موافقة مجلس الامن عليها" . وتتصل المسائل التي ينبغي إبرام اتفاقات سياسية بصددها على النحو الوارد في جدول أعمال كاراكاس ، بما يلي : القوات المسلحة ، وحقوق الانسان ، والنظام القضائي ، والنظام الانتخابي ، والاصلاح الدستوري ، والمسائل الاقتصادية والاجتماعية والتحقق بواسطة الامم المتحدة .

٢٥ - وعقب الاتفاق على جدول الاعمال ، جرت جولتان موضوعيتان من المفاوضات احداهما في المكسيك في حزيران/يونيه وثانيتهما في كوستاريكا في تموز/يوليه . وفي ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أبرم الطرفان اتفاقا بشأن حقوق الانسان (A/45/971-S/21451) يتضمن التزامات تفصيلية "بضمان احترام حقوق الانسان بلا قيد ولا شرط" في السلفادور ، وينص على إنشاء بعثة للتحقق تابعة للامم المتحدة برئاسة مدير يعينه الامين العام مع عدد من موظفي التحقق حسب ما تقتضيه الضرورة . وستزود البعثة بالسلطات اللازمة لاتخاذ أي اجراء قانوني مسموح به تراه مناسبا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وذلك كجزء من عزمها على تعزيز احترام هذه الحقوق وضمانها في السلفادور والإسهام في تحسين تلك الحالات التي لا يتم فيها احترام هذه الحقوق وضمانها على النحو الواجب . والاتفاق على حقوق الإنسان هو الإنجاز الموضوعي الاول لعملية التفاوض . أما تنفيذ بعثة التحقق التي ستستغرق سنة ولكن من الممكن تحديدها فقد تمكن في الاتفاق على شرط وقف المواجهة المسلحة . ومنذ ذلك الحين اتفق الاطراف على عدم ضرورة انتظار الوفاء بهذا الشرط .

٢٦ - وكما أبلغت مجلس الامن في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، فمن المتوخى ، في سياق تحقيق "الهدف الاولي" المحدد في اتفاق جنيف ، أن يُطلب إلى الامم المتحدة الاضطلاع بعدد محدد من المهام المتصلة بالتحقق من وقف إطلاق النار ، ورصد العملية الانتخابية والتحقق من حقوق الإنسان المذكورة أعلاه . وفي رأيي أن هذه المهام مطروحة بوصفها عناصر أساسية في أي حل سلمي للنزاع السلفادوري وأنه ضمانا لوجود تنسيق مناسب في ميدان الاستخدام الرشيد للموارد ، ينبغي الاضطلاع بعملية متكاملة ، في هذا الصدد ، تحت سلطة مجلس الامن . إلى أن يتحقق ذلك ، أزمع ، بعد أن حصلت على إذن سابق من مجلس الامن (S/21717 و S/21718) ، العمل ، عما قريب ، على إنشاء مكتب تحضيري صغير لبعثة التحقق التابعة للامم المتحدة ، لتمكين هذه الاخيرة من الاضطلاع بمهمة الرصد حالما تسمح بذلك التطورات المفاوضات .

٢٧ - وقد أعقب اتفاق حقوق الإنسان الذي تم التوصل إليه في سان خوزيه اجتماعان مباشران عُقدا أيضا في سان خوزيه أحدهما في آب/أغسطس وثانيهما في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ بين ممثلي الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني شارك فيهما ممثلي . وقام ممثلي الخاص أيضا بعدة رحلات لمقابلة الرئيس كريستياني وكبار قادة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني . وأجرى اتصالات كثيرة أيضا مع قادة وممثلي مجموعة كبيرة من الاحزاب السياسية ، والمنظمات الاجتماعية ورؤساء الكنائس في السلفادور . واجتمعت أنا شخصيا بالرئيس كريستياني خلال زيارته الاخيرة للامم المتحدة كما اجتمعت بوفد رفيع المستوى لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني . وكثيرا ما ورد ذكر مسألة السلفادور في اجتماعاتي مع قادة الدول الاعضاء الذين هم في موقف يسمح لهم بمساعدتي في جهودي ، على النحو المتوخى في اتفاق جنيف .

٢٨ - وفي حين تم تسجيل تقدم كبير حتى اليوم ، فمن الانصاف أن نقول إن ثمة مشاكل ضخمة واجهتها المفاوضات التي جرت ولا سيما حول اصعب مسألة وأكثرها حساسية وتعقيدا في جدول الاعمال ، وهي مسألة القوات المسلحة ، التي لم يمكن بعد التوصل فيها إلى اتفاق رغما عن الجهود المتواصلة . وفي محاولة لتنشيط عملية التفاوض ، توصل الطرفان في اجتماع مباشر عقد في مدينة المكسيك في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، وبمشاركة ممثلي ، إلى توافق آراء بشأن ضرورة إجراء تعديلات في الاليات المتبعة حتى الآن . وتحقيقا لهذا الغرض ، فقد قررا زيادة التاكيد على الدور النشط الذي يضطلع به الامين العام وعلى دوره كوسيط على الطابع السري الذي تتسم به الاجتماعات المباشرة في المستقبل . ولن تحل التحسينات الاجرائية وحدها المشاكل المتبقية . بيد أنني مازلت مقتنعا بانه يمكن تحقيق هدف إقرار السلم في السلفادور

في وقت ليس ببعيد ، إذا ما توافرت الإرادة اللازمة ، مقترنة بالدأب والمرونة من الجانبين بشأن جوهر القضايا وبالدعم من جانب الدول الخارجية التي هي في موقف يسمح لها بتقديم المساعدة .

٢٩ - وفي ٣٠ أذار/مارس ١٩٩٠ ، قام وفد من لجنة المصالحة الوطنية في غواتيمالا ، بدعم كامل من حكومة الجمهورية ، ووفد من الاتحاد الثوري الوطني في غواتيمالا ، بتأييد قام من قيادته العامة ، بالتوقيع في أوسلو على "اتفاق أساسي لالتماس السلم بالوسائل السلمية" بهدف بدء عملية جدية تبلغ ، من خلال التماس حل سلمي للمشاكل الوطنية ، أوجها في إقرار السلم واستكمال عملية الديمقراطية الوظيفية القائمة على المشاركة في غواتيمالا (انظر المرفق الثالث) . ولهذه الغاية ، اتفقت لجنة المصالحة الوطنية والاتحاد الثوري الوطني في غواتيمالا على القيام بسلسلة من الانشطة ، مع تسمية المونسنيور رودولفو كيسادا تورونيو ، بالاتفاق المشترك ، كمصالح بصفته رئيس لجنة المصالحة الوطنية ، وهي هيئة انشاتها حكومة غواتيمالا وفقا لاتفاق إسكيبولاس الثاني . واتفق كلا الطرفين على أن يطلبا إلى الاشراف على الانشطة التي سيجري القيام بها ، وقبلت هذا الطلب ، بدعم صريح من رئيس الجمهورية ، في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ لاني اعتبرت أن الاتفاق تم في إطار اتفاق إسكيبولاس الثاني ، الذي أيده مجلس الامن في قراره ٦٣٧ (١٩٨٩) .

٣٠ - ووفقا لاتفاق أوسلو تم ، تحت رعاية لجنة المصالحة الوطنية وبحضور المصالح والمراقب المنتدب من طرفي ، عقد خمسة اجتماعات بين ممثلي الاتحاد الثوري الوطني في غواتيمالا وممثلي الاحزاب السياسية ، والقطاع الخاص ، والقطاعات الدينية ، والقطاعات الشعبية ، وقطاع مختلط يمثل الاوساط الاكاديمية والمهنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم . وانعقدت هذه الاجتماعات في الاسكوريال ، اسبانيا ، من ٢٧ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه (A/44/959) ؛ وأوتوا من ٣١ آب/اغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ؛ وكيتو ، من ٢٤ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ؛ وميتيبك (بويبلا) ، المكسيك ، من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ، ومن ٢٧ إلى ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ، على التوالي . والمرحلة القادمة المنصوص عليها في اتفاق أوسلو هي اجراء محادثات تهدف إلى إيجاد حل سلمي للمواجهة المسلحة الداخلية بين ممثلي حكومة الجمهورية وجيش غواتيمالا والقيادة العامة للاتحاد الثوري الوطني في غواتيمالا . وأني آمل أن تستمر العملية التي بدأت استنادا إلى اتفاق أوسلو وأن تفتح الابواب أمام عملية المصالحة وإقرار السلم في غواتيمالا .

٣١ - وحضر رؤساء أمريكا الوسطى ، ورئيس بنما بصفة مراقب ، اجتماع قمة في انيغوا ، غواتيمالا في حزيران/يونيه ١٩٩٠ (A/44/958) ، وفي اعلان انتيغوا المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه (A/44/958) اتفقوا ، في جملة أمور ، على مواصلة المفاوضات بشأن الأمن والتحقق والمراقبة والحد من الأسلحة وفقا لاتفاق اسكيبولاس الثاني وعلى التماس المشورة التقنية من الأمانتين العامتين للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية . ومن أجل تقديم مثل هذه المشورة شارك مسؤولون من الأمانة العامة للأمم المتحدة ، بصفة مراقبين ، في اجتماعات لجنة الأمن ، المنشأة بموجب اتفاق اسيكبولاس الثاني ، التي عقدت في سان خوسيه في ٣١ تموز/يوليه وفي سان سلفادور في يومي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ على الترتيب .

٣٢ - وفي اجتماعات سان خوسيه اتفق أعضاء لجنة الأمن على أن الأهداف هي ضمان الطابع الدفاعي للقوات المسلحة لبلدان المنطقة ، وإرساء توازن معقول فيما بينها ، وتحديد نموذج جديد للعلاقات الأمنية ، وضمان الالتزامات فيما يتعلق بالوجود العسكري الأجنبي في المنطقة (A/44/970) . وأشارت اللجنة في اجتماعها الثاني لجنة فرعية تقنية لأغراض وضع مشروع صيغة أو نموذج لاجراء جرد للمنشآت العسكرية والأفراد والأسلحة التابعة للقوات الأمنية والعسكرية لبلدان أمريكا الوسطى . وفي اجتماع عقد في غواتيمالا سيتي في منتصف شهر تشرين الأول/اكتوبر ، أعدت اللجنة الفرعية بمساعدة ممثلي الأمانة العامة مثل هذا النموذج الذي ستنظر فيه لجنة الأمن في اجتماعها القادم المقرر عقده في هندوراس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر .

حاشية

(١) الوثيقة SG/CONF.5/1

المرفق الأول

بيان صحفي صادر عقب اجتماع جنيف المعقود برئاسة الأمين العام ، بين ممثلي حكومة السلفادور وممثلي جبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني

بناء على طلب رؤساء أمريكا الوسطى وفي إطار ولاية المساعي الحميدة التي منحها لي مجلس الأمن ، بموجب القرار ٦٣٧ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، عقدت مشاورات مع حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني ، بهدف الاتفاق على صيغة وآلية ومعدل سرعة الخطوات المتعلقة بالعملية الرامية إلى تحقيق نهاية حاسمة ، تحت رعايتي للنزاع المسلح في ذلك البلد ، في أقرب وقت ممكن . وقد وافقت على القيام بهذا الجهد بناء على طلب الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني ولأني تلقيت تأكيدات من كلا الطرفين بتوفر العزم الجاد والنية الحسنة من أجل السعي لتحقيق تلك النهاية عن طريق المفاوضات . ونتيجة للمشاورات التي قمت بها ، وافقت الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني ، على النقاط المبينة أدناه ، والرامية إلى ضمان بدء العملية بطريقة تتسم بالكفاءة والجدية وتعزز الثقة المتبادلة من خلال ضمانات مناسبة .

وفي رأيي أن مراعاة هذه الضمانات بدقة ، علاوة على مالها من أهمية جوهرية ، من شأنه توضيح رغبة الطرفين وقدرتهما على تنفيذ الالتزامات التي تعهدا بها أثناء المفاوضات . وعلى هذا الأساس ، تعهدت الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني ، بعدم التخلي عن عملية المفاوضة .

١ - وسيكون الغرض من العملية إنهاء النزاع المسلح بالوسائل السياسية بأسرع ما يمكن ، وتعزيز إضفاء الديمقراطية على البلد ، وضمان احترام حقوق الانسان بدون قيود ، وإعادة توحيد المجتمع السلفادوري .

ويكون الهدف الأولي تحقيق الاتفاقات السياسية من أجل ترتيب وقف المواجهة المسلحة وأي أعمال من شأنها انتهاك حقوق السكان المدنيين ، وهو ما يتعين على الأمم المتحدة التحقق منه رهنا بموافقة مجلس الأمن . ومتى تحقق ذلك ، تؤدي العملية إلى تحديد الضمانات والظروف الضرورية لإعادة دمج أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرر

الوطني في الحياة المدنية والمؤسسية والسياسية للبلد ، في إطار من الشرعية التامة .

٢ - تُنفذ العملية تحت رعاية الأمين العام وبصورة متصلة ومستمرة .

٣ - ولضمان نجاح عملية التفاوض ، تتفق الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني ، على اسلوب يتم وضعه عن طريق نوعين من الانشطة التكميلية هما : الحوار المباشر بين لجان التفاوض ، مع المشاركة النشطة من جانب الأمين العام أو ممثله ، ودور للوساطة يؤديه الأمين العام أو ممثله بين الطرفين ، بما يكفل التزام كل من الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني ، على أعلى مستوى . وسيعمل الأمين العام على تأدية هذه الانشطة بطريقة تسهم حقا في نجاح العملية . كما ستكفل الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني أن يؤذن بالكامل للجان التفاوض التابعة لكل منهما ، مناقشة الاتفاقات وإبرامها .

٤ - تتفق الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني ، على إجراء العملية بأكبر درجة من السرية الصارمة . ويكون الإعلام الوحيد المتعلق بتطور العملية هو ما يقدمه الأمين العام أو ممثله المفوض .

٥ - يجوز للأمين العام حسب تقديره ، القيام باتصالات سرية مع حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو مع مجموعات من هذه الحكومات مما قد يسهم في نجاح العملية من خلال ما تقدمه من مشورة ومساندة .

٦ - تتفق حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني على أن للأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية التمثيلية القائمة في السلفادور دورا هاما يتعين عليها تأديته في تحقيق السلم . كما ، يسلمان بالحاجة الى احتفاظ الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني بمعلومات مناسبة ودائمة وآليات للتشاور مع الأحزاب والمنظمات الاجتماعية في البلد وبأنه يجب على تلك الأحزاب والمنظمات التعهد بضمان السرية اللازمة لنجاح عملية الحوار . ويجوز للجان أن تطلب الى ممثلي هذه الأحزاب والمنظمات تقديم مساهماتها عندما يكون ذلك مناسبا وعلى أساس اتفاق متبادل .

٧ - تسلّم الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني كذلك ، بأن من المفيد أن يقيم الامين العام اتصالات مع أشخاص وجماعات سلفادورية ، يمكن الاستفادة في جهوده من مساهمتهم .

ممثلو حكومة السلفادور	ممثلو جبهة فارابوندي مارتي للتحرر الوطني
الدكتور أوسكار سانتاماريا	قائد الوحدة شفيق حنضل
السفير غيرمو باز لارين	الاستاذ سالفادور سامايوا
السفيرة آنا كريستينا صول	قائدة الوحدة آنا جوادالوبه مارتينيز
السفير كارلوس ارنستو مندوسا	قائد الوحدة روبرتو كانياس

بالصفة التي أسندها اليّ قرار مجلس الامن ٦٣٧ (١٩٨٩)

خافيير بيريز دي كوييار
الامين العام للامم المتحدة

المرفق الثاني

جدول الأعمال العام وجدول عملية التفاوض الكاملة بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني

صدر ما يلي في كاراكاس عن الممثل الشخصي للأمين العام لشؤون أمريكا الوسطى ، الفارو دي سوتو ، بشأن جدول الأعمال العام وجدول عملية التفاوض الكاملة بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني :

ألف - جدول الأعمال العام

أولا - يكون الهدف الأولي تحقيق الاتفاقات السياسية من أجل وقف المواجهة المسلحة وأية أعمال تعتدي على حقوق السكان المدنيين ، ستتحقق منها الأمم المتحدة ، رهنا بموافقة مجلس الأمن .

(أ) أولا : الاتفاقات السياسية

١ - القوات المسلحة

٢ - حقوق الانسان

٣ - النظام القضائي

٤ - النظام الانتخابي

٥ - الاصلاح الدستوري

٦ - المسائل الاقتصادية والاجتماعية

٧ - التحقق من قبل الأمم المتحدة

(ب) ثانيا : الاتفاق بشأن وقف المواجهة المسلحة وأية أعمال تعتدي على حقوق السكان المدنيين

ثانيا - تحديد الضمانات والظروف اللازمة لإعادة دمج أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني ، في الحياة المدنية والمؤسسية والسياسية للبلد ، في إطار الشرعية الكاملة

١ - القوات المسلحة

٢ - حقوق الانسان

٣ - النظام القضائي

٤ - النظام الانتخابي

٥ - الاصلاح الدستوري

٦ - المسائل الاقتصادية والاجتماعية

٧ - إعادة دمج أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني

٨ - التحقق من قِبل الامم المتحدة

ثالثا - الاتفاقات النهائية لتعزيز أهداف اتفاق جنيف والتحقق من قبل الامم المتحدة ، حسب الاقتضاء

ملحوظة : يعد تتابع البنود المذكورة بالنسبة لكل مرحلة ترتيبا صارما للنظر فيها ويمكن تغييره باتفاق مشترك .

يتعين إعداد الاتفاقات بدقة حسب طبيعة المرحلة المعنية . وقد أحيلت البنود السياسية إلى المراحل الخاصة بكل منها ؛ بيد أنه نظرا لأن بعضها معقد تماما فقد تعالج بعض الجوانب في مراحل أخرى . ويعتمد ذلك كله على ديناميات المفاوضات .

(ب) الجدول

تتفق حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني ، في ضوء جدول الاعمال العام لعملية التفاوض الشاملة الواردة في الجزء السابق ، على ضرورة تحقيق الهدف الاولي المبين في الفقرة ١ من اتفاق جنيف المؤرخ في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، بحلول منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، بشرط توصل الطرفين إلى اتفاقات متزامنة يكون لها جداول للتنفيذ ، وتكون رهناً للتحقق عند الاقتضاء ، بما يضمن أن تكون جميع عناصر الهدف الاولي منسقة على النحو الواجب .

والميزة الاضافية لتحديد موعد نهائي ، انها قد تساعد على ضمان اجراء العملية الانتخابية على المستويات التشريعية والبلدية في جو من الهدوء والمشاركة العامة والتحرر من الخوف .

ومن الصعب وضع حد زمني دقيق لاختتام العملية الشاملة . فهذا سيعتمد على عوامل لا يتسنى النظر فيها بعد ، مثل مجال ونطاق الاتفاقات السياسية المشار إليها في الجزء الاول ، وسيتعين التفاوض بشأنهما ، والعلاقة بين المفاوضات والعملية الانتخابية . وهناك من جهة أخرى إمكانية لتحقيق الهدف الاولي قبل الموعد النهائي . ولهذه الاسباب ، ينبغي ألا تكون الصيغ المتعلقة بانتهاء العملية في صورة تواريخ وإنما في صورة عدد معين من الشهور التي تبدأ منذ انجاز الهدف الاولي : وبصفة تجريبية من شهرين إلى ستة شهور .

وعلى أساس ما سبق ، ستركز الحكومة وجبهة فارابوندو للتحرر الوطني ، على الأولوية الموضوعية الرئيسية ، وهي التفاوض على الاتفاقات السياسية المتوخاة في إطار الهدف الأولي .

كاراكاس ، ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠

يمثل حكومة السلفادور :

الكولونيل خوان . مارتينيز فاريلا
الدكتور اوسكار الفريدو سانتا ماريا
الكولونيل موريسيو إرنستو فارغاس
الدكتور ابيلاردو توريس
الدكتور ديفيد اسكوبار غاليندو
الدكتور رافائيل هرنان كونتريراس

يمثل جبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني :

قائد الوحدة شفيق حنضل
قائد الوحدة ادواردو سانشو
آنا غوادالوبه مارتينيز
سلفادور ساميوا
داغوبرتو غوتييريز
مارتا فايادارس

روبرتو كانياس

الفارو دي سوتو
ممثل الأمين العام للأمم المتحدة

المرفق الثالث

اتفاق أوسلو

إن وفد لجنة المصالحة في غواتيمالا ، العاملة بدعم كامل من حكومة الجمهورية والتي تضطلع بمهمة المصالحة التي أناطها بها اتفاق اسكيبولاس الثاني ، ووفد اتحاد غواتيمالا الثوري الوطني العامل بدعم قيادته العامة الكامل ، يعربان عن ارتياحهما الكبير إزاء التوصل إلى التوقيع على

الاتفاق الاساسي للسعي إلى السلم بالوسائل السياسية

ونتيجة للمناقشات الجدية والوافية والصريحة التي أجريت من ٢٦ إلى ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠ في مدينة أوسلو التي أحسنت استقبالهما ، وبكرم ضيافة حكومة النرويج وتحت رعاية الاتحاد اللوثري العالمي .

وأخيرا يرغب الوفدان المشاركان في اجتماع أوسلو في تكرار الاعراب عن بالغ تقديرهما للشعب النرويجي المثالي وحكومته لتيسير عقد هذا الاجتماع العام في النرويج . ومما شرف الوفدين بوجه أخص أن حضر الاجتماع السيد كيل ماني بونديفيك وزير خارجية النرويج .

كما يود الوفدان الاعراب عن تقديرهما للاتحاد اللوثري العالمي الذي رعى هذا الاجتماع والذي مكن من عقده بفضل ما بذله من جهود مثابرة . وإننا نذكر بوجه خاص أمينه العام الدكتور غونار ستالسات ، والدكتور بول وي ، وكيل الامين العام للشؤون الدولية وحقوق الإنسان ، والدكتور ليوبولدو ج. نيلوس المستشار الخاص للاتحاد اللوثري العالمي في الشؤون الدولية .

كما أننا نعرب عن تقديرنا لما قدمته إلينا الكنيسة النرويجية ومجلس علاقاتها الخارجية من دعم وتضامن . ونعرب كذلك عن تقديرنا للموقر اندرياس آرفلوت أسقف أوسلو .

حرر في مدينة أوسلو بالنرويج ، يوم ٢٩ من شهر آذار/مارس ١٩٩٠ .

وفد لجنة التوفيق الوطنية في غواتيمالا ، ممثلا لحكومة غواتيمالا .

(توقيع) خورخه سيرانو إلياس (توقيع) ماريو بيرموث (توقيع) ادواردو ب. بيلياتورو

وفد القيادة العامة لاتحاد غواتيمالا الثوري الوطني

(توقيع) لويس بيكر غوثمان (توقيع) فرانسيسكو بيلياغران (توقيع) خورخة إ. روسال

الاتفاق الاساسي للسعي إلى السلم بالوسائل السلمية

إن وفد لجنة المصالحة الوطنية في غواتيمالا ، العاملة بدعم كامل من حكومة غواتيمالا والمضطلعة بمهمة المصالحة التي أناطها بها اتفاق اسكيبولاس الثاني ، ووفد اتحاد غواتيمالا الثوري الوطني العامل بدعم كامل من قيادته العامة ، المجتمعين في مدينة أوسلو في النرويج من ٢٦ إلى ٣٠ أذار/مارس ١٩٩٠ ، وعزما منهما على البحث عن سبل لحلول سلمية للمشكل الوطني بالوسائل السياسية ، واعترافا من كلا الطرفين بأن هذا الهدف أساسي من أجل تحقيق المصالحة بين أهالي غواتيمالا والتغلب على المشكل الوطني ، اتفقا على الشروع في عملية جدية تفضي إلى تحقيق السلم وقيام ديمقراطية عملية أفضل في غواتيمالا تقوم على المشاركة .

ويتولى كلا الوفدين ، بالاتفاق فيما بينهما ، تنفيذ

القيام بمساعٍ حميدة

اتباعا لروح اتفاق اسكيبولاس الثاني ، تقوم لجنة المصالحة الوطنية بالاشراف على تنفيذ وبقاء الانشطة التي يشير إليها هذا الاتفاق للسعي إلى السلم عرضا منها لمساعيها الحميدة ، وتعين بالاتفاق مع الاتحاد الثوري الوطني في غواتيمالا المونسنيور رودولفو كيسادا تورونيو ، رئيس لجنة المصالحة الوطنية ، موفقا .

وتكون مهام الموفّق اقتراح مبادرات على جميع الاطراف ، والإشراف على عمليات الحوار والمفاوضة واستمرارها وتنشيط هذه العملية ، وتلخيص المواقف المتقاربة والمتباعدة التي يمكن أن تتخذها الاطراف ، ويكون من سلطته اقتراح المبادرات

والحلول بغية مناقشتها والاتفاق عليها ؛ والاضطلاع بجميع المهام الاخرى اللازمة لاداء مهمته على الوجه السليم .

واتفق كل من لجنة المصالحة الوطنية واتحاد غواتيمالا الثوري الوطني على أن يطلبا إلى السيد الامين العام للامم المتحدة ، الدكتور خافيير بيريز دي كوييار ، أن يراقب الانشطة التي ستجرى ، وأن يتولى ضمان تنفيذ الاتفاقات والحلول الوسط التي يتم التوصل إليها عن طريق هذه الوثيقة .

الانشطة التي يتعين تحقيقها

وافق الوفدان على تحديد أنشطة تؤدي إلى إيجاد ظروف يمكن في إطارها تحقيق السلم وتحسين الديمقراطية على نحو تام .

(أ) عقد اجتماع بين ممثلي الاحزاب السياسية في جمهورية غواتيمالا وممثلي اتحاد غواتيمالا الثوري الوطني . وتنشئ لجنة المصالحة الوطنية واتحاد غواتيمالا الثوري الوطني بالاتفاق فيما بينهما ، الظروف اللازمة لعقد ذلك الاجتماع . ويبذل الطرفان الجهود اللازمة لعقد الاجتماع في النصف الثاني من شهر أيار/مايو ١٩٩٠ .

(ب) تنشئ لجنة المصالحة الوطنية ، بالاتفاق مع اتحاد غواتيمالا الثوري الوطني ، الآليات الكفيلة بعقد الاجتماعات اللازمة بين اتحاد غواتيمالا الثوري الوطني وممثلي القطاعات الشعبية والدينية وأصحاب الاعمال في البلد ، وكذلك سائر كيانات التمثيل السياسي بهدف إيجاد سبل لحل المشاكل الوطنية ، ومن المستحسن أن تعقد تلك الاجتماعات في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(ج) تجرى في التاريخ الذي سيحدد بالاتفاق فيما بين حكومة غواتيمالا واتحاد غواتيمالا الثوري الوطني المناقشات الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع المسلح الداخلي والتي ستجرى بين ممثلي حكومة الجمهورية وجيش غواتيمالا والقيادة العامة لاتحاد غواتيمالا الثوري الوطني ، المفوضين لاتخاذ القرار . وتشارك لجنة المصالحة الوطنية في هذه الاجتماعات للمراقبة والتحقق ، وفقا لما أناطه بها اتفاق اسكيبولاس الثاني من مهام .

وُقّع في مدينة أوسلو في اليوم الثلاثين من شهر آذار/مارس سنة تسعين وتسعمائه وألف .

عن وفد لجنة المصالحة الوطنية

(توقيع) خورخه سيرانو الياس

(توقيع) ماريو برموث

(توقيع) ادواردو ب. بيليساتورو
الامين التنفيذي
للجنة المصالحة الوطنية

عن وفد اتحاد غواتيمالا الثوري الوطني

(توقيع) لويس بيكر غوثمان

(توقيع) فرانسيسكو بيلياغران م.

(توقيع) خورخه إ. روسال

- - - - -